

هجوم دياب على مصرف لبنان إبراء ذمة أم تحريض من حزب الله

بيلول الثالث من الشهر الحالي، بعد أن مدتها 42 في المئة فقط من الوثائق المطلوبة.

ووفق ما قال مصدر في المصرف، امتنع المصرف المركزي عن إرسال المستندات المتبقية كون ذلك "يعارض" قانون النقد والتسليف الذي ينظم عمل المصرف المركزي، والسرية المصرفية. وذكر دياب في بيان أنه كلف وزير المالية غازي وزني بمخاطبة مصرف لبنان المركزي لتسليم الشركة الدولية المستندات اللازمة. وأشار إلى أن هيئة التشريع والاستشارات (جهة إفتاء تشريعية بوزارة العدل) أكدت أن قرار مجلس الوزراء بالتعاقد مع شركة لإجراء عملية التدقيق الجنائي يلزم البنك المركزي بتسليم المستندات المطلوبة، مع حجب أسماء الزبائن عند الحاجة واستبدالها بأرقام حفاظا على السرية المصرفية، لافتا إلى أن حسابات الدولة لا تخضع للسرية المصرفية.

وقال دياب "إن أي إصلاح لا ينطلق من التدقيق الجنائي في مصرف لبنان، يكون إصلاحا صوريا لتغطية استمرار النهج الذي أوصل البلد إلى ما وصل إليه على المستوى المالي". وحذر مما أسماه محاولة الإطاحة بالتدقيق الجنائي لمنع اللبنانيين من معرفة حقيقة خلفيات إختفاء ودائعهم، وأسباب الإنهيار المالي والتلاعب المدروس بسعر العملة الوطنية.

وسبق أن هاجم دياب مرارا مصرف لبنان محملا إياه، المسؤولية عن التدهور النقدي والمالي الذي تشهده البلاد.

ويعتقد كثيرون أن دياب يخوض المعركة ضد مصرف لبنان نيابة عن حزب الله، الذي يسعى في الأشهر الأخيرة إلى إزاحة حكم المصرف المركزي رياض سلامة، بيد أن كل محاولاته فشلت.

ويعتبر الحزب المدعوم من إيران أن سلامة يمثل السياسة الأميركية في إدارة الدفة النقدية، والمسؤول المباشر عن تطبيق العقوبات المالية التي طالته وكينات وأفرادا على علاقة به.

ويرى مراقبون أن عودة التركيز على المصرف لا تخلو من حسابات سياسية في علاقة بتخوض حزب الله من المرحلة المقبلة لاسيما في حال فاز الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب بولاية ثانية، حيث مرجح أن يعزز ضغوطه عليه وعلى لبنان لتحجيد.

ويبدو أن حزب الله قرر فتح المعركة مجددا مع المصرف من خلال مسألة التدقيق الجنائي، في محاولة للضغط على رياض سلامة بعدم التماهي أكثر مع واشنطن في محاصرتها ماليًا.

بيروت - وجه رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية حسان دياب الثلاثاء انتقادات حادة لمصرف لبنان المركزي، مطالبا بإياه بتسليم كافة المستندات للتدقيق الجنائي الجاري في حساباته، موحيا بأن الأخير يحاول إخفاء تجاوزات لاسيما في مسألة الودائع.

تأتي تصريحات دياب في توقيت يحمل دلالة رمزية كبيرة، لجهة تزامنها مع الانتخابات الأميركية حيث كل أنظار المنطقة ولاسيما لبنان مصوبة نحوها بالنظر لما يمكن أن تحمله من تحولات عاصفة سيكون الأخير أحد المتأثرين بها. ولم يترك دياب الذي شارفت مهمة حكومته على الانتهاء حيث يجري بحث تشكيل حكومة جديدة برئاسة سعد الحريري الفرصة دون أن يفتح "النار" مجددا على المصرف وحاكمه رياض سلامة الذي سبق وأن خاض معه جولات عدة من المعارك طيلة فترة حكومته.

وفيما يقول سياسيون إن دياب أراد تسجيل نقاط في رصيده الهزيل، قبل خروجه من الباب الضيق بعد اضطرابه لتقديم استقالته في أغسطس على خلفية احتجاجات شعبية، يرى آخرون أن عودة الهجوم على مصرف لبنان جرى بإيعاز من حزب الله والتيار الوطني الحر الذين سبق أن استخدماه في معركتهما مع المصرف.

وطالب رئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال بتسليم الشركة الدولية التي جرى التعاقد معها مؤخرا لإجراء "التدقيق الجنائي" في حسابات مصرف لبنان، المستندات والمعلومات التي طلبتها حتى يتسنى لها القيام بمهمتها.

وكانت الحكومة اللبنانية المستقبلية قد أقرت التعاقد مع شركة عالمية للتدقيق الجنائي في حسابات المصرف المركزي، على الرغم من وجود شركتين دوليتين تتولىان بشكل منتظم عملية التدقيق في الحسابات، وذلك بعدما اندلع خلاف كبير قبل عدة أشهر بين الحكومة ومصرف لبنان حول أرقام العجز واحتساب الخسائر المالية، حيث تضاربت الأرقام وفتاوتت بشكل كبير ما بين خطة التعافي المالي والاقتصادي التي وضعتها الحكومة، والأرقام التي قدمها المصرف.

وبشكل التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان أبرز بنود خطة النهوض الاقتصادية التي أقرتها الحكومة قبل أشهر للتفاوض مع صندوق النقد الدولي، وكما ورد ضمن بنود خارطة الطريق التي وضعتها فرنسا لمساعدة لبنان على الخروج من دوامة الإنهيار الاقتصادي.

وطالبت شركة "الفاريز ومارسال" من مصرف لبنان تزويدها بالوثائق المتبقية

السودان يتهمياً لإعادة تشكيل السلطة

تمديد الفترة الانتقالية يصب في صالح الصعود الناعم للمكون العسكري



تعديلات في توقيت مناسب

الوثيقة على أن مجلس شركاء الفترة الانتقالية تتمثل فيه أطراف الاتفاق السياسي في الوثيقة الدستورية ورئيس الوزراء وأطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا، ويختص بحل الخلافات في وجهات النظر بين الأطراف المتعددة وخدمة المصالح العليا للبلاد، وله الحق في إصدار اللوائح التي تنظم أعماله.

وتمت التعديلات منح استثناء لأعضاء المجلس السيادي ومجلس الوزراء من الحظر للترشح في الانتخابات، وعليهم في هذه الحالة الاستقالة قبل ستة أشهر من نهاية الفترة الانتقالية، ومنح الجبهة الثورية 25 في المئة من أعضاء المجلس التشريعي، أي 75 مقعداً من عدد المقاعد الكلي البالغ 300 مقعد.

وكشف عضو تحالف الحرية والتغيير نور الدين صلاح الدين، لـ"العرب" عن تحد دقيق يرتبط بتوافق القوى المدنية على مرشحها للمجلس التشريعي في ظل القاعدة السياسية الواسعة للتحالف، والتشرد الذي أصاب العديد من مكوناته، على رأسها تجمع المهنيين الذي انقسم إلى فصائل.

وأوضح أن ثمة صعوبة على مستوى اختيار 100 مقعد من مقاعد المجلس التشريعي، بالتوافق بين المكونين المدني والعسكري، بشأن القوى غير الممثلة في التحالف الحكومي، ما ينشي بمرحلة جديدة من التشنج والجذب بين الطرفين، يتوقف عبورها على حجم التفاهم لمواجهة الأزمات المتبقية

المصلحة حول تلك النسب التي تخضع لإعتبارات قبلية. وقال المحلل السياسي الفاتح ويدي، إن تعديل الوثيقة الدستورية بمثابة دليل إثبات تقدمه السلطة الانتقالية للحركات المسلحة على جديتها في تنفيذ ما جاء في اتفاق السلام من بنود، ويعد المزيد من إجراءات بناء الثقة بين طرفين يتشاركان في إدارة المرحلة المقبلة، ما يضمن ترميز تعديلات أخرى على الحاضنة السياسية للفترة الانتقالية التي ستكون الحركات المسلحة جزءاً أساسياً فيها.

وأشار في تصريح لـ"العرب" إلى أن أبرز ما يواجهه إنزال التعديلات على أرض الواقع، هو قناعة أبناء الهامش بما جاء في اتفاق السلام، ومخاطبة بنوده لجذور الأزمة، وقدرة الحكومة على الاستجابة لما جاء في الاتفاق، خاصة ما يتعلق بتوفير المتطلبات الاقتصادية لأبناء إقليم دافور، لأنها ستكون بحاجة إلى توفير مبلغ 750 مليون دولار لدعم إعادة النازحين واللاجئين ومشروعات التنمية.

وتضمنت الوثيقة المعدلة إجراء في غاية الأهمية، حيث اعتبرت اتفاق جوبا جزءاً لا يتجزأ منها، وفي حال التعارض بينهما، يُزال التعارض بما يتوافق مع نصوص اتفاق جوبا، وهو ما يمنح قوة مضاعفة للحركات المسلحة والتنظيمات السياسية المنضوية تحت لواء الجبهة الثورية، الموقعة على الاتفاقية. وأصبحت الجبهة عنصراً فاعلاً في المعادلة الجديدة للحكم، حيث نصت

للقوى السودانية، لأنه أول خطوة بعد توقيع اتفاق السلام في جوبا والمرتبطة بتعديل الوثيقة، وعودة قيادات الحركات جرى تأجيلها، ما يفيد بعدم استبعاد حدوث تغيير في مسألة الالتزام بتوقيت نهاية المرحلة الانتقالية وإجراء الانتخابات.

واستبدلت الوثيقة كلمة "لا مركزية" بكلمة "فيدرالية"، ويتشكل مجلس السيادة من 14 عضواً، خمسة أعضاء مدنيين يتم اختيارهم بمعرفة قوى إعلان الحرية والتغيير، وخمسة آخرين بمعرفة المكون العسكري، وعضو مدني بالتوافق عليه، وثلاثة أعضاء تختارهم أطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان (الجبهة الثورية)، ويجوز لمن قاموا بالاختيار تعيين واستبدال ممثلهم.

ويتكون مجلس الوزراء الجديد من رئيس وعدد من الوزراء من كفاءات وطنية بالتشاور بعينهم رئيس الحكومة من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير وأطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، من بينهم نسبة 25 في المئة تختارهم أطراف العملية السلمية الموقعة على الاتفاق. ويتمثل التحدي الكبير في وجه تعديلات الوثيقة الدستورية في سرعة استكمالاً حول الشخصيات المثقلة في مجلس السيادة، من المدنيين أو الحركات المسلحة، وكيفية تنفيذ بنود اتفاق السلام، بشأن مشاركة الجبهة الثورية في إدارة الولايات ومدى التوافق بين الحركات وأصحاب

التعديلات التي تضمنتها الوثيقة الدستورية تشكل الأرضية التي من خلالها سيتم إعادة تشكيل السلطة الانتقالية في السودان، مع دخول أطراف جديدة في المعادلة وهي الحركات المسلحة ممثلة في الجبهة الثورية.

الخرطوم - طوى السودان واحدة من الصفحات المهمة في استكمال مسيرة السلام، لمواجهة تحديات تقاسم السلطة عملياً مع القوى التي تمثل الهامش في البلاد من خلال الجبهة الثورية كممثلة لتنظيمات سياسية وحركات مسلحة في أقاليم شهدت صراعات خلال عهد نظام الرئيس السابق عمر البشير.

ونشرت الجريدة الرسمية الاثنين موافقة مجلسي السيادة والوزراء على تعديل الوثيقة الدستورية، لبدء الفترة الانتقالية من تاريخ التوقيع على الوثيقة، وتقدم باحتساب الـ39 شهراً من تاريخ التوقيع على اتفاق جوبا لسلام السودان، في 3 أكتوبر الماضي، وليس من أغسطس 2019.

وتصحب التعديلات في صالح الصعود الناعم للمكون العسكري، الذي سيستأجر على رأس السلطة الانتقالية لمدة عامين ونصف العام، في حين أن المكون المدني، الذي يشهد تفككا، عليه التوافق حول شخصية تتولى منصب رئيس مجلس السيادة في آخر عام ونصف العام من فترة الانتقال.

وحوت الوثيقة الجديدة الكثير من التعديلات كي تتواءم مع المستجدات، وتركت الباب مفتوحاً للقوى المسلحة التي لم تنضم إلى قطار السلام حتى الآن، على غرار الجبهة الشعبية لتحرير السودان، جناح عبدالعزيز الحلو، وحركة تحرير الطريق للسلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان، جناح عبدالواحد نور، جزء أساسي فيها.



نور الدين صلاح الدين

توافق المدنيين على مرشحهم للبرلمان يشكل تحدياً كبيراً

واستجاب مجلسا السيادة والوزراء للتعديلات التي جرى التفاهم حولها في جوبا وجرى تضمينها في اتفاقية السلام، ما يعكس مرونة كبيرة تقبل من الهواjis بين القوى المتباينة، وتمهد الطريق لخفض سقف المنغصات المتوقعة خلال الفترة المقبلة، نتيجة لتباعد بعض التفسيرات، وضبط إيقاع العمل لاحقاً.

ويشكل الالتزام بالمصروفات الزمنية لاتفاق لسلام رهاناً رئيسياً

قانون مصري يتيح فصل المنتهين «فكرياً» للإخوان من الوظيفة العمومية

يوهمون الناس بتأييد السلطة وهم من أشد أعدائها، ويستخدمون مبدأ التقية في تبرير تناقضاتهم.



محمد أبوحماد
إقصاء الإخوان من الوظائف يخلق أهم ثغرة ينفذون منها

ويرى متخصصون في شؤون جماعات الإسلام السياسي، أن المعضلة ليست في اكتشاف الموظف الذي ينتمي للإخوان أو يروج لأفكار متطرفة تتناغم مع الجماعة، بقدر ما تكمن في الخلايا النائمة والعناصر التي تتعاطف في الخفاء، لأن هؤلاء يصعب اكتشافهم بسهولة، في حين أنهم يخدمون أهداف الإخوان بشكل مبطن.

ويعتقد البعض من المتابعين، أن إصدار قانون بفصل الإخوان من الجهاز الإداري للدولة، إعلان عن وجود سلاح ردع قوي، كرسالة تهريب لأنصار الجماعة بأن وجودهم في وظائفهم يرتبط بإبعاد انتماءاتهم السياسية عن العمل. وفي حال تمسكت الحكومة بتطبيق القانون حرفياً ربما تواجه معضلة اكتشاف عناصر إخوانية كثيرة في مؤسسات تابعة للدولة، فبعضهم مبطن في سلوك وتصرفات الجماعة علانية، لكنه أحد المنتهين لها، وآخرون

يقضي بعزل موظفي الإخوان، مطروح منذ ثلاث سنوات، وفي كل مرة يحدث تردد، خوفاً من تبعات القرار بشكل دقيق، ويتم تأجيل النقاش البرلماني. وبلغ تدمير الناس من عشوائية إدارة الكثير من المؤسسات الحكومية مستويات قياسية، فهناك ما يشبه الفوضى في تعيل مصالح الناس، وارتكاب أخطاء جسيمة دفعت الكثيرين لتصعيد الغضب ضد الحكومة، وضاق صدرهم من الإخفاقات المتكررة في معالجة المشكلات، ما غطى على الإنجازات التنموية في مجالات عديدة.

ولفتت المذكرة الإيضاحية للقانون إلى أن أجهزة الدولة تخوض حرباً شرسة ضد الإرهاب والعنف والتطرف، والعمل بالجهات التابعة لها لا يصح أن يكون مسرّحاً لعرض الآراء والأفكار المتطرفة، وساحة للاستقطاب الفكري، وبيئة خصبة تستغلها الجماعات الإرهابية في تجنيد أتباعها، ما يشكل خطراً داهماً على الأمن القومي للبلاد.

ويعتقد البعض من المتابعين، أن إصدار قانون بفصل الإخوان من الجهاز الإداري للدولة، إعلان عن وجود سلاح ردع قوي، كرسالة تهريب لأنصار الجماعة بأن وجودهم في وظائفهم يرتبط بإبعاد انتماءاتهم السياسية عن العمل. وفي حال تمسكت الحكومة بتطبيق القانون حرفياً ربما تواجه معضلة اكتشاف عناصر إخوانية كثيرة في مؤسسات تابعة للدولة، فبعضهم مبطن في سلوك وتصرفات الجماعة علانية، لكنه أحد المنتهين لها، وآخرون

والأوقاف ومؤسسة الأزهر، وهي جهات ترتبط بكل فئات المجتمع. ويرى مراقبون، أن الحكومة مطالبة بتوقي الحذر من تبعات التطبيق الحرفي للقانون، لأنه قد يتسبب في أزمات اجتماعية وأمنية، لأن الوظيفة الحكومية تمثل لكثيرين مصدراً مهماً للدخل، وحرمان شريحة تصل أعدادها لعشرات الآلاف لها تبعات خطيرة، لأن عناصرها سوف يمارسون تحريضاً مضاعفاً ضد الدولة.

وتدرك الحكومة مخاطر الخطوة، بدليل أن الحديث عن إصدار قانون



مصر في حاجة لمثل هذا الجهاز لتعقب الإخوان

الإحباط والياس، ويصعب أن تنال جهة حكومية رضا الشارع وهي تحضن عناصر تكن العداء لمؤسسات الدولة.

وأوضح لـ"العرب"، أن إقصاء الإخوان من الوظائف يخلق أهم ثغرة ينفذون منها إلى الناس، لأنهم يحتكون بالجمهور بشكل يومي، والقانون يأتي استكمالاً لسلسلة تشريعات صدرت لتقويض التنظيمات الإرهابية.

وأصدر مجلس النواب، الذي تنتهي ولايته مطلع يناير المقبل، حزمة من القوانين التي تستهدف حصر الإرهاب بكل صوره وأشكاله، بدءاً من التشريع الخاص بالكيانات الإرهابية، وتجريم الترويج للأفكار المتطرفة بالقول والكتابة، وتغليظ عقوبة حيازة واستيراد مواد تدخل في صناعة المتفجرات، والتحفظ على أموال عناصر وكيانات إرهابية، وتجريم نشر الشائعات.

وكشفت مصادر حكومية لـ"العرب"، أنه يجري إعداد قاعدة بيانات لجميع موظفي الدولة، تتضمن انتماءاتهم السياسية وسلوكياتهم وتعاملاتهم مع الجمهور، من خلال أجهزة أمنية ورقابية وتحريات دقيقة، كي يتسنى الوقوف على هويات المنتهين للإخوان وأعدادهم وبدائل الإقصاء من أماكنهم. ووفق دوائر سياسية، فإن أغلب المنتهين للجماعة يعملون في وزارات خدمية مثل: التربية والتعليم والتدريب العالي والتنمية المحلية والصحة

أحمد حافظ

القاهرة - أكد إقرار مجلس النواب المصري، مشروع قانون يقضي بعزل جميع الموظفين المنتهين لجماعة الإخوان عن العمل في المؤسسات التابعة للدولة، أن معركة الحكومة مع جماعات الإسلام السياسي تأخذ منحى مختلفاً، باستهداف أهم ثغرة ينفذون منها لتأليب الشارع ضد السلطة في مصر.

ولا يتخلل إقصاء موظفي الإخوان من الجهاز الحكومي، وفقاً لقانون أعد البرلمان الأحد، تحقيقات إدارية أو إجراءات تأديبية، بل عزلاً مباشراً، طالما أن تهمة الانتماء للجماعة مثبتة. وكان يقتصر الإبعاد من الوظيفة بالنسبة للإخوان على من تم إدراجهم بقوائم التنظيمات الإرهابية، أو صدرت بحقهم أحكام مخلة بالشرف وسوء السمعة.

وترى الحكومة أن الاستعانة بالقضاء لتطهير الجهاز الإداري من المتطرفين يأخذ وقتاً طويلاً، ولا يبدل عن الاستعانة بالتقارير الأمنية لإثبات

وقال محمد أبوحماد عضو مجلس النواب، صاحب مشروع قانون عزل الإخوان من الوظيفة، "إن الموظف الإخواني يمارس الإرهاب المعنوي بتعطيل مسيرة التنمية وعرقلة العمل وتحريض الجمهور على السلطة بنشر